مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحوكمة

خياري زهية
جامعة باجي مختار – الجزائر

المستخلص :
تحاول هذه الدراسة وباستخدام المنهج الوصفي والتحليلي الوقوف على واقع الحكم الراشد في الجزائر الذي يشكل أحد أهم العوامل المحددة لمناخ الاستثمار والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تتبع مستويات تطور مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي بالنظر لما تتمتع به هذه المؤشرات من مصداقية، توصلت الدراسة الى أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني ضعفا ملحوظا يعكسه وضعها في مؤشرات الحوكمة العالمية الذي عرف تطورا سلبيا، رافقه أداء متواضع في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعليه فقد أوصت الدراسة بجملة من التوصيات على غرار بذل المزيد من الجهد لمحاربة الفساد و العمل على إرساء قواعد الحكم الراشد و كذا الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر.

ABSTRACT:
Using the descriptive and analytical method, this study attempted to identify the reality of governance in Algeria, as one of the most important determinants of the investment climate and attracting foreign direct investment, by tracking the levels of development of governance indicators issued by the World Bank, given the credibility of these indicators. The study found that the investment climate in Algeria is markedly weak, as reflected in the world governance indicators, which reflect a negative development accompanied by a modest performance in attracting foreign direct investment. Therefore, the study recommended a number of recommendations, such as exerting more efforts to fight corruption, work on laying down the rules of good governance, and promoting the investment opportunities available in Algeria.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، مناخ الاستثمار، مؤشرات الحوكمة الدولية، الاستثمار الأجنبي، الجزائر.

المقدمة :

عندما أدركت الدول الأثر الايجابي للاستثمارات الأجنبية على اقتصادياتها سارعت لجلب أكبر قدر منها، إلا أن تحقيق هذه الغاية لن يكون إلا بوجود بيئة استثمارية تنافسية جذّابة للمستثمرين وهي الحلقة المفقودة للكثير من الدول النامية الساعية للنهوض باقتصاداتها، بيئة لن تظهر معالمها إلا من خلال إرادة سياسية واقتصادية واجتماعية تتجسد في تشريعات وتنظيمات تتسم بقدر من المرونة، وتحديد دقيق للمسؤوليات والصلاحيات، بنية تحتية ملائمة، وتفاعل المتعاملين الاقتصاديين مع التطورات الاقتصادية والمالية العالمية وتضافر جهود مؤسسات الدولة وأجهزتها الرقابية، الا أن هذه البيئة تبقى رهينة نظام للحوكمة كمدخل لتحسين المناخ الاستثماري المؤسساتي ودحض الفساد الاداري والمالي ومن ثم ترقية هذه الاستثمارات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من بلدان العالم تسعى لزيادة حصتها من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، حيث باشرت مجموعة من الإصلاحات عكست مساعيها لفتح الاقتصاد أمام الشريك الأجنبي والبحث عن مورد جديد للتمويل في جو تسوده المنافسة، وتجسد ذلك بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات على رأسها قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض والتي كانت تهدف من خلاله إلى فتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب وتقديم التحفيزات والضمانات الكافية لضمان تدفق الاستثمار الأجنبي، وأرفقت ذلك بمجموعة من الإصلاحات الجبائية والمالية والمؤسساتية لتدعيم هذا المسعى.

مشكلة الدراسة :

يتوقف قرار الاستثمار على جملة من المقومات اللازم توفرها في البلد المضيف و تشكل الحوكمة أحد أهمها، وهو ما أثبته الرصيد المتنامي من البحوث التجريبية الذي أكد على أن الدول ذات نظم الحوكمة الجيدة تحقق نجاحات أكبر في جلب الاستثمار، وفي الوقت الذي يؤكد فيه الجميع على أن تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر و كذا تطوير مستلزماته أضحى ضرورة ملحة، بدى لنا أهمية تقييم وضع الحوكمة في الجزائر للفترة الممتدة من 2002 الى 2017 وفي المقابل أدائها في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس الفترة ، وبالتالي تتمحور الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي : ما هو وضع الجزائر في مؤشرات الحوكمة وما مدى جاذبية مناخها الاستثماري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- الفساد أحد أكبر التحديات التي تحول دون قدرة الجزائر على تحسين مناخها الاستثماري.
- وضع الجزائر في مؤشر فعالية الحكومة يظل دون المستوى المطلوب.
- العامل الأمني والاستقرار السياسي أحد أسباب ضعف جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر.
- العراقيل الإدارية والتشريعية في الجزائر لا تشجع على استقطاب المستثمر الأجنبي.
- لا يثق المتعاملون بتطبيق الحكومة الجزائرية للقانون بما يساعد على خلق بيئة استثمارية مشجعة.
- تعرف الجزائر تراجعا كبيرا في مجال المشاركة والمساءلة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتقييم وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال استعراض مستويات مؤشرات الحوكمة الرشيدة، وكذا عرض وتحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول الوقوف على وضع مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال استعراض تطور مقاييس الحوكمة، في محاولة لحث السلطات والمسؤولين لتبني سياسات إصلاح أكثر فاعلية تهدف لتحسين البيئة الاستثمارية من أجل تشجيع الاستثمار الخاص والسعي لجلب الاستثمار الأجنبي.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي في تشخيص وتحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى ملائمته لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسات السابقة:

دراسة : سي جيلالي هاشمي ومختاري فيصل ، (2020م) :

توصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الجودة المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أظهرت النتائج أن لمؤشر الحرية الاقتصادية والحرية التجارية بالإضافة الى الجودة التنظيمية والاستقرار السياسي تأثير إيجابي ومهم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، كما تبين أن لمؤشر الفساد تأثير سلبي على هذه التدفقات.

دراسة : بن دبيش نعيمة و بوطلاعة ، (2017م) :

سعت الدراسة الى قياس مدى تأثير الحوكمة والمناخ المؤسساتي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للترة 1996-2015 حيث شكل كل من الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي، نوعية الأطر التنظيمية ومكافحة الفساد متغيرات مستقلة والاستثمار الأجنبي المباشر المتغير التابع، أظهرت النتائج أن معظم هذه المؤشرات ذات دلالة إحصائية وأن هناك علاقة ارتباط موجب بينها وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي.

دراسة : Anwer Zeshan. AfzaTalat (2014) :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الحوكمة الست على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة باكستان، وخلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين تحسن هذه المؤشرات وارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي.

دراسة : سردوك بلحول وعدوكة لخضر ، (2013) :

هدفت الدراسة الى ابراز دور الحوكمة (الجانب السياسي، الاقتصادي والاجتماعي) في التأثير على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات المغرب العربي باستعمال بيانات البانال للفترة 1996- 2016. خلص الباحثان الى أن متغير سيادة القانون كان له الأثر الإيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي وذو دلالة إحصائية.

لأن علاقة الحوكمة بتحسين مناخ الاستثمار وبالتالي القدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية باتت من المسلمات التي أكدها رصيد كبير من الدراسات والبحوث عبر العالم، فإن هذه الدراسة تحاول، من خلال المتابعة والتحليل لهذه الظاهرة، دراسة تطور مؤشرات الحوكمة الست بالموازاة مع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر للفترة 2002-2017.

الحوكمة الرشيدة ومناخ الاستثمار :

الحوكمة الرشيدة : مفهومها ومؤشراتها .

مفهوم الحوكمة:

الحوكمة أو الحاكمية أو الحكمانية جميعها مصطلحات معرّبة لكلمة GOVERNANCE، وعلى الرغم من اختلاف المسميات إلا أنها ترمز الى مفهوم واحد والذي يعني الطرق والأساليب التي تدار بها الشؤون العامة للدولة، وتتشابه الحوكمة مع حوكمة الشركات corporate governance في الدعوة الى الشفافية و الإفصاح، الا أن الحوكمة تشمل ايضا طريقة عمل الحكومة في إدارة شؤون الدولة بالإضافة إلى الجهات المشاركة (القطاع الخاص، المجتمع المدني) في عملية اتخاذ القرارات والتنفيذ والمراقبة (البسام، 2014) فالحوكمة مفهوم أوسع من الحكومة، بل ويشملها في تفاعلاتها مع العناصر غير الحكومية في المجتمع وعلاقتهما سويا بالاقتصاد والسياسات العامة.

اختلفت وجهات النظر حول تعريف موحد للحوكمة أو الحكم الراشد نظرا لتعدد أبعاده (السياسية، الاقتصادية والمؤسساتية) ومن أبرزها والمتفق عليه دوليا هو تعريف البنك الدولي الذي يعرف الحكم الراشد على أنه" هو التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام، وهذا يشمل(Word Bank, 2007):

- ✓ عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم واستبدالهم (البعد السياسي).
- ✓ قدرة الحكومة على ادراة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية (البعد الاجتماعي) .
- ✓ احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم (البعد المؤسساتي).

ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الحكم الراشد يقوم على المشاركة ويتسم بالشفافية، وينطوي على المساءلة، كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلا عن استناده الى قواعد العدالة والانصاف، كذلك فانه يعزز سيادة القانون. كما يعتبر برنامج الأمم المتحدة الانمائي أيضا أن التفاعل البناء بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو الأساس للحكم الراشد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997).

ومن جهته عرف المشرع الجزائري الحكم الراشد في القانون رقم 60/06 الصادر سنة 2006، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة في المادة 2 من الفصل المتعلق بالمبادئ العامة للسياسة المدنية" على أنه المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل لتحقيق المصلحة العامة في اطار الشفافية" (القانون رقم 60/06، 2006).

مؤشرات الحوكمة:

لقد ازدادت اهمية ودور المؤشرات الدولية و الاقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار اذ اثبتت العديد من الشواهد الواقعية ان هناك دلالة احصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار اجنبي، ما جعل العديد من الاقتصاديين يرون بأن هذه المؤشرات تشكل أعمدة أساسية لجذب الاستثمار لأجنبي، يسترشد بمدلولاتها التأشيرية من طرف رجال الأعمال وصانعي القرار. فبرزت عدة وكالات دولية ومحلية لبناء مؤشرات حول نوعية الحوكمة في الدول المتقدمة وفي النامية منها على وجه الخصوص، لتكون كقاعدة من خلالها يمكن اتخاذ القرار في منح المساعدات أو توطين الاستثمار أو إمضاء اتفاقيات التعاون، وهذا ما أسفر على وجود مؤشرات كثيرة جدّا قد تتجاوز المئتي مؤشر، إلا أن المتفق عليه أن هذه المؤشرات تختلف من ناحية جودة المقياس ودقته وشموليته، وتعتبر المؤشرات العالمية (World Governance Indicators) من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة وهي أحد منتجات البنك الدولي.

تتكون المؤشرات العالمية للحوكمة من ستة مؤشرات وكل مؤشر يقيس موضوعا من مواضيع الحوكمة، هذه المؤشرات هي: السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التشريعات وتطبيقها، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة. تم وضع نتائج المؤشرات في مقياس لترتيب الدول(الترتيب المئوي بين دول العالم) من صفر (الاقل) الى 100 (الاعلى)، بالإضافة الى ان المؤشرات العالمية للحوكمة تستخدم التوزيع النسبي (المئوي) للدول، بمعنى وجود ست فئات (0–10 بالمئة، 10–25 بالمئة، 25–50 بالمئة، 50–75 بالمئة، 75–90 بالمئة، 90–100 بالمئة)، ويوضح هذا المقياس ترتيب الدول في كل مؤشر بين دول العالم، كما يتم عرض نتائج كل مؤشر من المؤشرات الستة ايضا في مدى بين 2.5- (الاقل) و 2.5+ (الاعلى)، وهذا التقسيم (تقدير جودة الحكم) يوضح جودة الحكم لكل مؤشر في كل دولة.

تتكون المؤشرات العالمية من ستة مؤشرات كل مؤشر يقيس موضوع أو بعد من أبعاد الحوكمة الرشيدة، على النحو التالي(بن دبش، زرواط، 2016):

أ. مؤشر السيطرة على الفساد (Control of corruption): يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الصغيرة والكبيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم، ومحاربة جميع أشكال الفساد (السياسي، الاقتصادي والسياسي).

ب.مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness) يقيس مدى جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة، وهي عوامل تؤثر في مجموعها على أداء المستثمر الأجنبي من حيث كثرة عدد الإجراءات وما يترتب على كل ذلك من تكاليف تؤثر على الأرباح المرجوة.

ت.مؤشر الاستقرار السياسي(Political Stability and Absence of Violence): يعد الاستقرار السياسي مؤشرا مهما من مؤشرات الحوكمة الرشيدة، ووفقا لمؤشرات الحوكمة العالمية فإن مؤشر الاستقرار السياسي يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف، وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والارهابي، وتوفر الاستقرار السياسي في البلد المضيف من شأنه استدامة المشروع الاستثماري وهو ما يشكل عامل جذب للمستثمر الأجنبي.

ث.مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها (Regulatory Quality): يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح ونظم فعالة وشفافة من شأنها دعم التنمية في القطاع الخاص، وبالتالي فهو يعبر عن مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين.

ج. مؤشر سيادة القانون(Rule of Law): ويقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على الأفراد والمنظمات ما يعمل على تحقيق الإفصاح والشفافية، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية وتوفير الحماية لأصحاب المصالح والاعتراف بحقوقهم وضمانها، مشروعية عمل الشرطة والمحاكم وهو ما يعزز ثقة المستثمر في الدولة المضيفة ويشجعه على أخذ قرارات من شأنها تعظيم قيمة أصوله.

ح. مؤشر المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability): يقيس هذا مؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم(ترسيخ الديمقراطية)، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام، وهي عوامل مسؤولة عن توفير مناخ استثماري حر جاذب للاستثمار ، أما المساءلة والمحاسبة فتتعلق بمدى خضوع المسؤولين ومسؤولي المؤسسات للرقابة والتي تتجسد من خلال مؤسسات رقابية بالنسبة للدولة للحفاظ على المال العام، هذه الرقابة التي تقلل من احتمالية انتهاك حقوق المستثمر الأجنبي.

مفهوم مناخ الاستثمار :

يشير مناخ الاستثمار الى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات. وبتعبير آخر يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع المؤثرة في اتجاهات تدفق راس المال وتوظيفه، الوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، تنظيماتها الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة،

ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية واجراءاتها، وطبيعة السوق والياته وامكانياته بالإضافة الى ما تتميز به الدول من خصائص جغرافية وديموغرافية، وعليه فمناخ الاستثمار هو مفهوم مركب كما أنه أيضا مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية (ناجي، 2016).

من جهتها عرفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة الى حد كبير، الا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر. والتي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي (عيساني، 2016):

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي .
- حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج .
- استقرار سعر العملة المحلية .
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار .
- الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها .
- توفر شريك محلي من القطر المضيف .
- حرية التنقل وحرية التصدير .
- توفر فرص استثمارية .

ويعتبر بلد ما جاذب للاستثمار إذا استطاع توفير العوامل المشجعة للاستثمارات الأجنبية، وعليه يمكن تعريف الجاذبية ذاتها على أنها قدرة إقليم ما على تقديم شروط وظروف جيدة لاستقبال المستثمرين لتحفيزهم على إقامة مشاريعهم في هذا الاقليم وتفضيله على أقاليم أخرى. الا أن الجاذبية يجب أخذها بمفهومها الديناميكي لأنها في المحصلة هي نتيجة للطلب المعبر عنه من الشركات (مزايا التوطين) التي تسمح لها بتدعيم تنافسيتها في السوق العالمي من جهة أولى، ومن جهة ثانية العرض الجزئي أو الكلي لهذه المزايا من طرف الأقاليم المختلفة.

وضع الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية:

نستعرض فيما يلي مستويات الحوكمة في الجزائر وذلك لكل مؤشر من مؤشرات الحوكمة العالمية الست خلال الفترة ما بين عامي 2002 – 2017، ولمزيد من التوضيح ارتأينا مقارنة وضعها مع وضع الدولة المغربية، خاصة و أن الجزائر تتمتع بالعديد من المؤهلات و الثروات الطبيعية التي تفتقدها بطبيعة الحال المغرب وهي مزايا كان يفترض أن تكون عامل جذب للمستثمر الأجنبي.

شكل رقم (1): تطور مؤشر السيطرة على الفساد في كل من الجزائر والمغرب

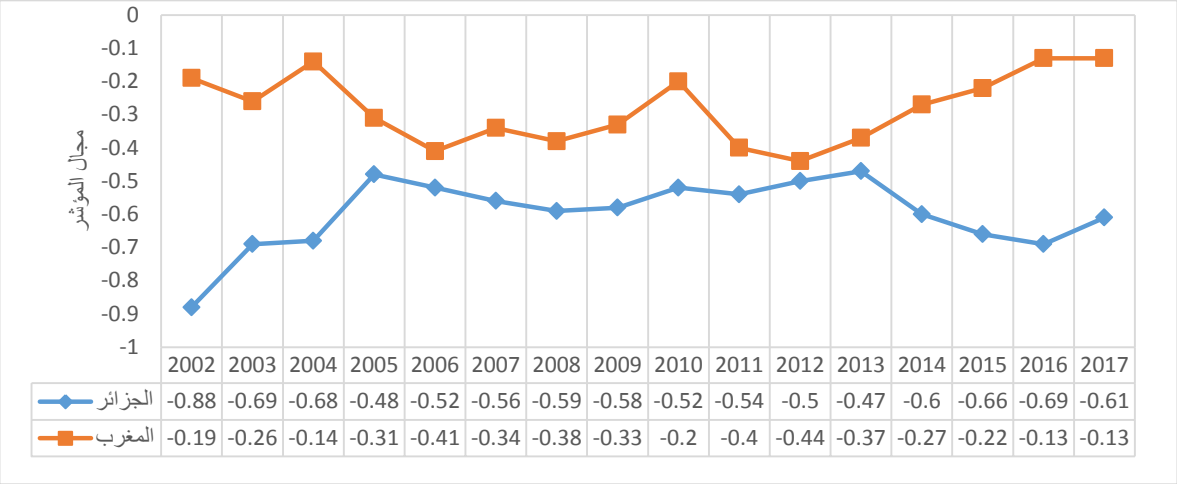

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	-0.88	-0.69	-0.68	-0.48	-0.52	-0.56	-0.59	-0.58	-0.52	-0.54	-0.5	-0.47	-0.6	-0.66	-0.69	-0.61
المغرب	-0.19	-0.26	-0.14	-0.31	-0.41	-0.34	-0.38	-0.33	-0.2	-0.4	-0.44	-0.37	-0.27	-0.22	-0.13	-0.13

المصدر : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

نلاحظ من الشكل رقم (1) أن الجزائر حققت معدلات متذبذبة ومتدنية في مؤشر السيطرة على الفساد وعلى مدى فترة الدراسة، وقد شكلت سنة 2005 أفضل مستوى لها بمعدل 40%، كما حققت ما نسبته 39.3 % في سنة 2013 لتحافظ معدلاتها تقريبا على نفس المستوى من الانخفاض في باقي السنوات. أما على مستوى جودة الحكم فان قيمة المؤشر تشير الى أداء سلبي للحكومة الجزائرية خلال نفس الفترة، وفي هذا اشارة واضحة الى استشراء الفساد في الجزائر، حيث أصبحت ظاهرة الفساد تشكل تهديدا للأمن القومي للجزائر ولمستقبلها ، فخلال الفترة الممتدة بين 2013 الى 2016 عالج القضاء الجزائري اكثر من 3405 قضية متعلقة بالفساد الذي وصفه ب"الخطير" منها قضايا تتعلق بجرائم الرشوة و الاختلاس و منح امتيازات غير مبررة في الصفقات العمومية، و حسب المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لسنة 2017 أن البيروقراطية والفساد و الرشوة يشكل أبرز الكوابح التي تعترض تنافسية الاقتصاد الجزائري.

وفي الجزائر عادة ما يطرح التساؤل عن مدى وجود مساحة مساءلة حقيقية لمؤسسات المجتمع المدني والطبقة السياسية أو البرلمان الذي يترنح كلما تعلق الأمر بفتح قضايا متعلقة بملفات فساد على الرغم من وجود قوانين وتشريعات محاربة الظاهرة، كما أن تعيين رئيس الجمهورية لأعضاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في سنة 2016 لم يأتي بالجديد ،بل جاء فقط للتكيف مع لوائح الأمم المتحدة ومثال على ذلك فإن الجزائر أقرت عملية التصريح بالممتلكات كإجراء وقائي من الفساد رغم أنها لا تمتلك ميكانيزمات لمراقبة هذه التصريحات أو معاقبة من يثبت في حقه فساد، و من الثغرات التي تعانيها الجزائر لبناء منظومة قوية لمكافحة الفساد هي إقرار تشريعات فعالة لحماية المبلغين عن الفساد، وتجريم تضارب المصالح والإثراء غير المشروع والإفصاح عن الذمة المالية بشكل حقيقي، على اعتبار أن الأطر الحالية لم تكن فعالة ولم تعطي صورة واقعية عن الثروات الهائلة التي يمتلكها العديد من المسؤولين(التقرير السنوي لحقوق الانسان، 2017). بمقارنة تطور وضع الجزائر في مؤشر السيطرة على الفساد مع وضعه في المغرب نلاحظ أنه رغم الأداء السلبي للمغرب في هذا المجال يظل أفضل، فأدنى قيمة وصل لها المؤشر كانت سنة 2012 بـ -0.44.وهو مستوى لم تحققه الجزائر على مدى طول فترة الدراسة.

شكل رقم (2):مؤشر فعالية الحكومة في كل من الجزائر والمغرب

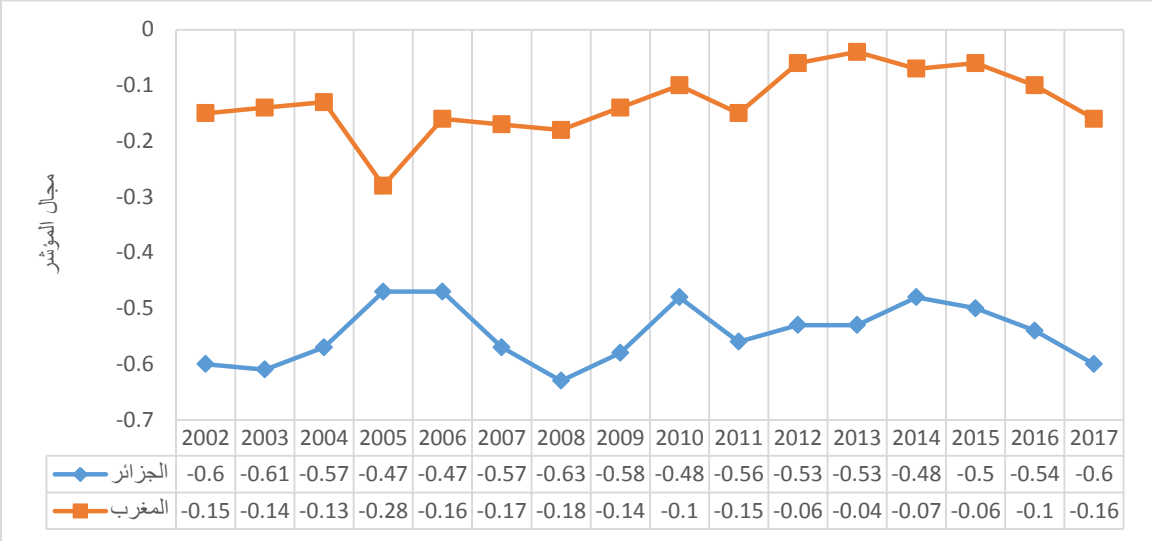

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	-0.6	-0.61	-0.57	-0.47	-0.47	-0.57	-0.63	-0.58	-0.48	-0.56	-0.53	-0.53	-0.48	-0.5	-0.54	-0.6
المغرب	-0.15	-0.14	-0.13	-0.28	-0.16	-0.17	-0.18	-0.14	-0.1	-0.15	-0.06	-0.04	-0.07	-0.06	-0.1	-0.16

المصدر : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

ان قيم المؤشر في الشكل رقم (2) لا تعكس تغيرا كبيرا مقارنة بوضعها في مؤشر السيطرة على الفساد، رغم التحسن الطفيف الذي حققته سنتي 2005 و2006 بقيمة – 0.47 وبترتيب 39.2 %، يعود هذا التحسن بالأساس الى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001 والذي أفرز نتائج إيجابية انعكست على تحسين مستوى التنمية البشرية تمثلت في تراجع مستوى الفقر والبطالة، وتحسين القدرة الشرائية للمواطن والخدمات الصحية والتعليمية. خلال هذه الفترة واصلت الدولة جهودها التنموية حيث أقرت البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009، والذي حقق نتائج ملموسة في التنمية، وفي المقابل سجلت سنة 2008 أدنى قيمة للمؤشر بـ – 0.63 وترتيب 31.1 %

يظل هذا التوجه السلبي لتقديرات فعالية الحكومة يشير الى الخلل الواضح في طريقة عمل الحكومات المتعاقبة في الجزائر، وبالمقارنة مع وضع مؤشر فعالية الحكومة في الدولة المغربية يلاحظ أن الفجوة ما فتئت تتسع، حيث تراوحت قيمة المؤشر بين –0.28 سنة 2005 كأدنى قيمة و –0.04 سنة 2013 كأعلى قيمة، ما يدل أيضا على أن وضع المؤشر أحسن بكثير.

شكل رقم(3): مؤشر الاستقرار السياسي في كل من الجزائر والمغرب

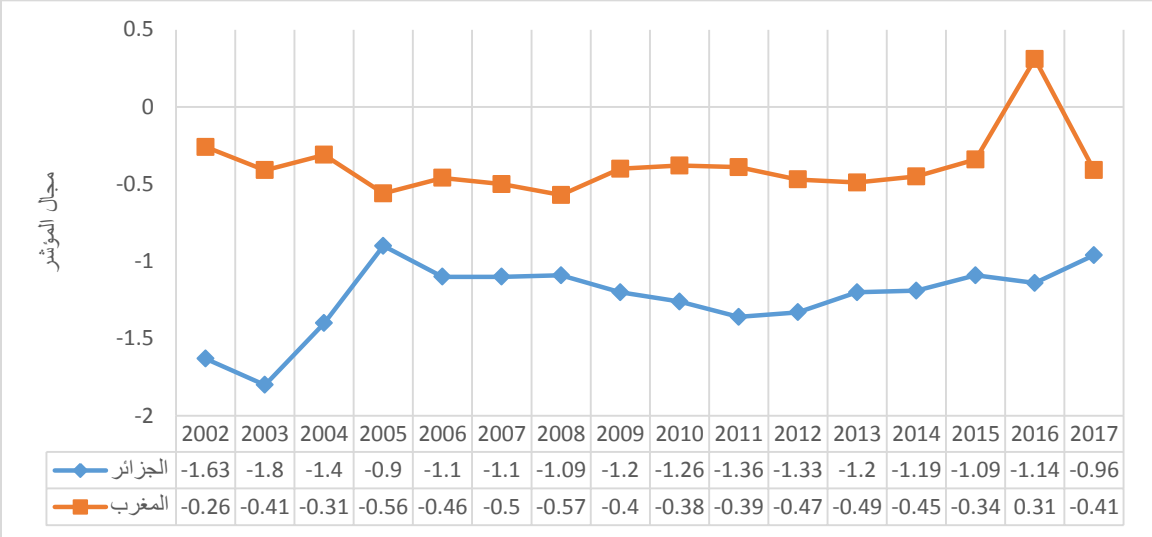

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	-1.63	-1.8	-1.4	-0.9	-1.1	-1.1	-1.09	-1.2	-1.26	-1.36	-1.33	-1.2	-1.19	-1.09	-1.14	-0.96
المغرب	-0.26	-0.41	-0.31	-0.56	-0.46	-0.5	-0.57	-0.4	-0.38	-0.39	-0.47	-0.49	-0.45	-0.34	0.31	-0.41

المصدر : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

رغم أن الاستقرار السياسي والأمني يشكل شرط أولي وضروري لأي استثمار محلي أو أجنبي فان الشكل (3) يظهر أن وضع الجزائر بخصوص هذا المؤشر ليس بالجيد على الإطلاق، فعلى مستوى الترتيب حققت الجزائر معدلات متدنية عكست أداءا سلبيا وتصنيف ضعيف جدا، على الرغم من أن فترة الدراسة تجاوزت ما يسمى بالعشرية السوداء، أي فترة التسعينات التي شهدت فيها الجزائر أحداثا دامية، يظهر الجدول أن الجزائر سجلت سنة 2013 أدنى قيمة للمؤشر بـ –1.8 وبترتيب 5.5%، بينما سجلت أحسن قيمة بـ –0.9 سنة 2005 بترتيب 20.4 %، وإذا كان هذا الوضع يمكن تفسيره بالآثار السلبية وتبعات فترة التسعينات التي أدخلت البلاد في دوامة العنف وكادت أن تتحول الى حرب أهلية، الا أن قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية كانا يتعين أن يكون لهما أثر إيجابي على مستوى الاستقرار السياسي، الا أن هذا لم يتحقق رغم تراجع وتيرة العنف بفضل الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب.

مستويات وقيم مؤشر الاستقرار السياسي في الدولة المغربية يشير أيضا الى أن المغرب يتمتع باستقرار سياسي شكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي وهو ما تعكسه الأرقام، حيث نلاحظ أن أدنى قيمة للمؤشر كانت سنة 2008 بـ –0.57 بينما شهدت سنة 2016 نقلة نوعية في مجال تحسن الوضع السياسي بقيمة موجبة 0.31 رغم التراجع الملاحظ سنة 2017 والتي وصلت فيها قيمة المؤشر في الجزائر الى ما يقارب –1.

شكل رقم (4):مؤشر جودة التشريعات في كل من الجزائر والمغرب

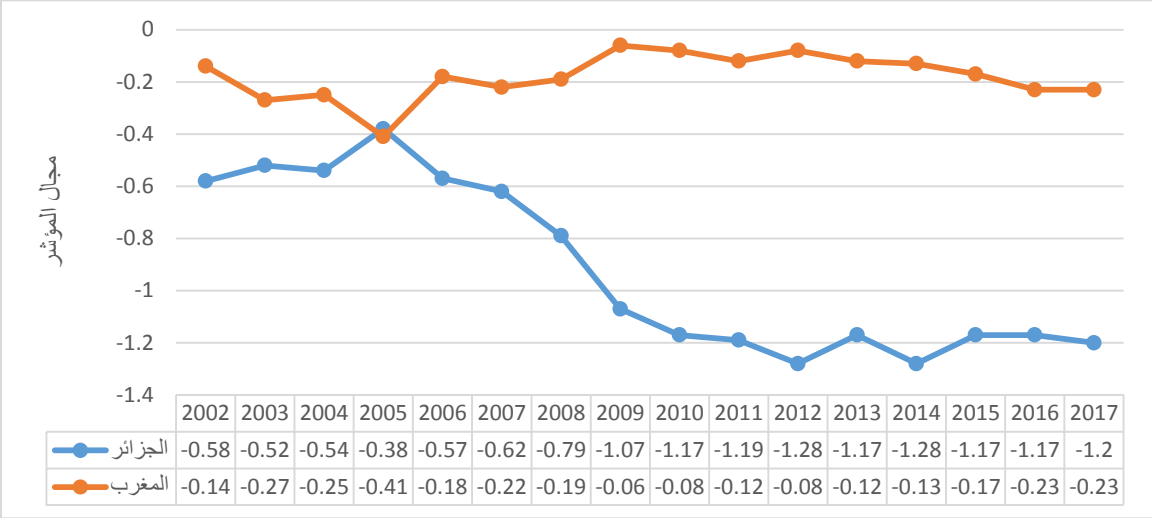

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	-0.58	-0.52	-0.54	-0.38	-0.57	-0.62	-0.79	-1.07	-1.17	-1.19	-1.28	-1.17	-1.28	-1.17	-1.17	-1.2
المغرب	-0.14	-0.27	-0.25	-0.41	-0.18	-0.22	-0.19	-0.06	-0.08	-0.12	-0.08	-0.12	-0.13	-0.17	-0.23	-0.23

المصدر : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

يوضح الشكل رقم (4) أن الجزائر لا تزال تحافظ على مستويات متدنية، على غرار باقي المؤشرات، حيث شهد تطور مؤشر جودة التشريعات في الجزائر اتجاها تنازليا على مستوى الترتيب من 29.6% سنة 2002 الى 10.58 % سنة 2017، وعموما يمكن تقسيم الفترة الى مرحلتين، المرحلة الأولى(2002- 2008) عرف فيها المؤشر تطورا متذبذبا لكن يمكن وصفه بالإيجابي سجل الذروة في التحسن سنة 2005 بـ 42.6% وبقيمة -0.38، المرحلة الثانية (2009-2017) سجلت الجزائر فيها أدنى ترتيب بـ 8.2% وبقيمة -1.28 سنة 2014 ، ولهذا الوضع العديد من الأسباب التي تفسره، نذكر منها عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخصخصة اذ بقي القطاع العام المهيمن على السوق، إضافة الى العديد من العراقيل الإدارية والتشريعية، كصعوبة الحصول على العقار الصناعي، وصعوبة تعبئة وإتاحة راس المال، والحواجز الإدارية ومحدودية القدرة على الحصول على المعلومات، ونقص اللوائح التنظيمية الخاصة بسوق العمل، وعدم كفاية البنية الأساسية وعدم جدوى الإطار القانوني والقضائي (العزي، 2006). في المقابل حققت الدولة المغربية تقدما ملحوظا في مؤشر جودة التشريعات بدءا من سنة 2005 التي سجلت فيها أدنى قيمة للمؤشر بـ - 0.41 وحتى سنة 2017 بـ -0.23 بينما سجلت الجزائر ولنفس السنة قيمة -1.2.

شكل رقم (5):مؤشر سيادة القانون في كل من الجزائر والمغرب

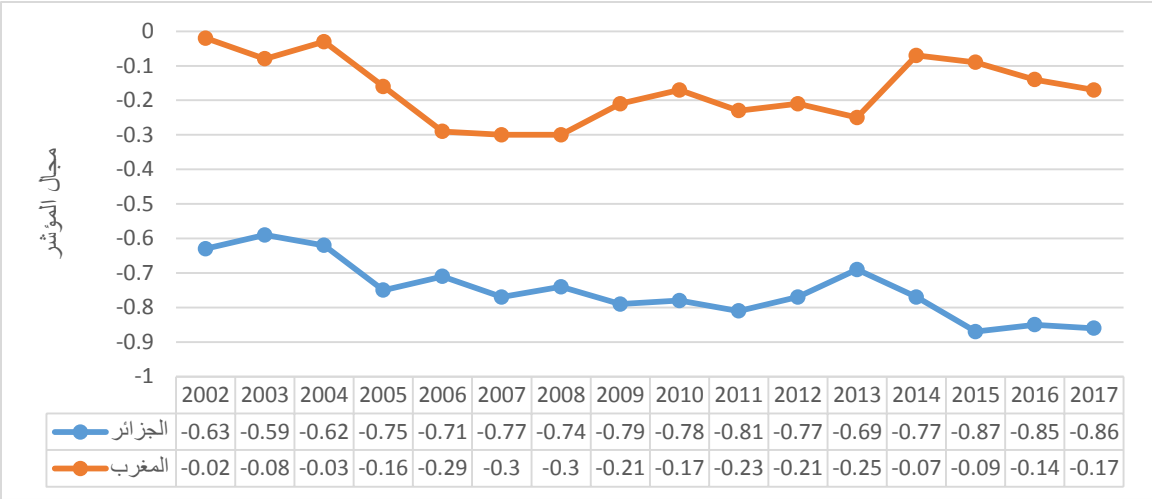

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	-0.63	-0.59	-0.62	-0.75	-0.71	-0.77	-0.74	-0.79	-0.78	-0.81	-0.77	-0.69	-0.77	-0.87	-0.85	-0.86
المغرب	-0.02	-0.08	-0.03	-0.16	-0.29	-0.3	-0.3	-0.21	-0.17	-0.23	-0.21	-0.25	-0.07	-0.09	-0.14	-0.17

المصدر : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

من المعروف أن مبدأ سيادة القانون له أهمية يتعدى تأثيرها الفرد ليشمل المجتمع وقطاع الأعمال، لذا فان ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي دولة يساعد على خلق الثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة والقطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى وهذه الثقة تساعد بطبيعة الحال على دعم الاستثمار وخلق بيئة استثمارية. والمتتبع لتطور هذا المؤشر وعلى مدى فترة الدراسة يلاحظ أن الجزائر لم تحقق التحسن المطلوب للتشجيع على الاستثمار سواء على مستوى الترتيب المئوي الذي ظل متدنيا من سنة 2002 حيث كان 33.2% والى غاية سنة 2017 الذي شهد فيه تراجعا ملحوظا ليصل ترتيبها الى 19.23 % ولم تستطع الجزائر أن تتخطى عتبة العشرين بالمائة، لا يختلف وضع الجزائر كثيرا على مستوى قيمة مؤشر جودة الحكم حيث حققت الحكومات المتعاقبة أداءا سلبيا ما بين سنتي 2002 و2017 حيث انتقلت قيمة المؤشر من -0.63 الى -0.86 وهو أمر مبرر فالجزائر من الدول المعروفة بهشاشة نظامها القضائي وعدم استقلاليته، على الرغم من أن هذه الاستقلالية نص عليها دستور سنة 1996 صراحة، وهو ما شكل عائقا حقيقيا نحو التحول الديموقراطي في البلاد، وعقبة في وجه انفاذ سيادة القانون بالشكل الصحيح.

رغم الأداء السلبي للدولة المغربية على مستوى مؤشر سيادة القانون حيث عرف قيما سلبية من سنة 2002 والى غاية 2017، الا أن الجدول يوضح فرق الأداء بين كل من الجزائر والمغرب حيث أن أدنى قيمة للمؤشر سجلها المغرب كانت سنتي 2007 و 2008 بـ -0.3 في حين أن أحسن قيمة للمؤشر بالنسبة للجزائر كانت سنة 2003 وبـ -0.59.

شكل رقم(6): مؤشر المشاركة والمساءلة في كل من الجزائر والمغرب

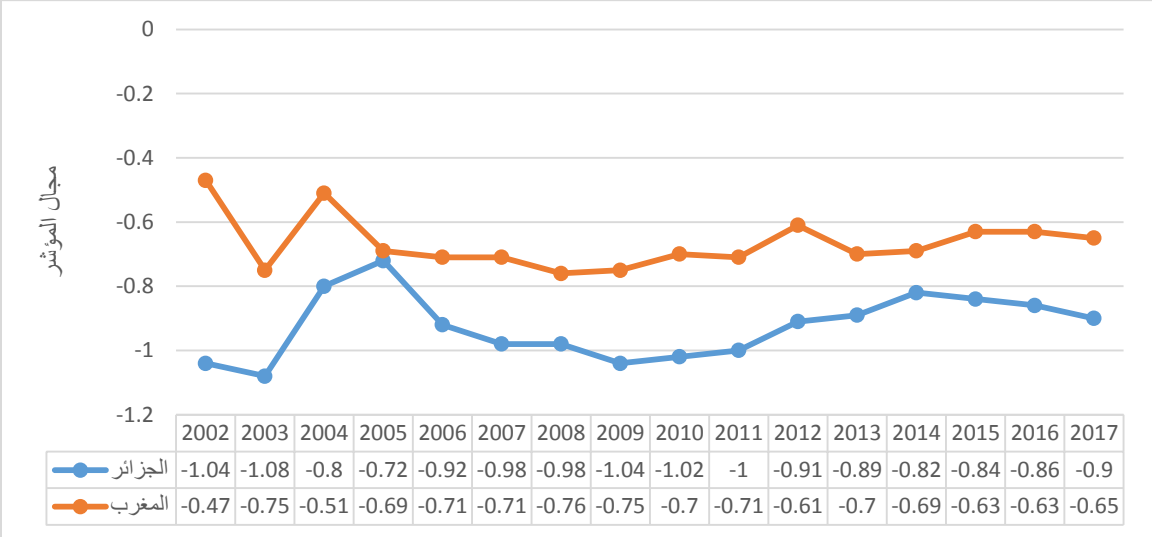

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	-1.04	-1.08	-0.8	-0.72	-0.92	-0.98	-0.98	-1.04	-1.02	-1	-0.91	-0.89	-0.82	-0.84	-0.86	-0.9
المغرب	-0.47	-0.75	-0.51	-0.69	-0.71	-0.71	-0.76	-0.75	-0.7	-0.71	-0.61	-0.7	-0.69	-0.63	-0.63	-0.65

المصدر : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

شكل رقم (6) يظهر أن وضع الجزائر في قيمة مؤشر المشاركة والمساءلة سجل أداءا سلبيا ومتذبذبا، ففي سنة 2005 سجلت الجزائر أحسن ترتيب بـ 40.0 % وبقيمة –0.48، بينما سجلت سنة 2017 أدنى ترتيب بـ 14.76 % وبقيمة – 0.96 ، وهو تراجع كبير ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الاعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون المستوى، ولعل من أهم الأسباب هو فرض حالة الطوارئ في الدولة سنة 1992 والذي نتج عنه المزيد من التضييق على الحريات والنشاطات، وتكوين الأحزاب والجمعيات، وكذا حرية الصحافة والاعلام. وجاءت الجزائر في المركز العاشر عربيًا بحلولها في المركز رقم 134 عالميًا، في المؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام 2017، الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، والذي تضمن تصنيف 180 دولة حول العالم وتأخرت في ذلك بخمس مراتب مقارنة بتصنيف سنة 2016(تقرير منظمة مراسلون بلا حدود، 2017) .لم تستطع الجزائر تحقيق تحسنا على مستوى مؤشر المشاركة والمساءلة بالرغم من تبنيها لمبدأ المشاركة والديموقراطية من خلال المجالس المنتخبة (ولائية وبلدية) وآليات الرقابة على المال العام أبرزها (البرلمان ومجلس المحاسبة) إلا أنها تظل آليات غير مفعلة. كما أنه رغم التعديلات الدستورية التي اعتُمدت في 2016 واصلت السلطات الجزائرية اللجوء إلى الملاحقات الجنائية ضد التعبير السلمي، باستخدام مواد في قانون العقوبات.

على غرار باقي المؤشرات يظل وضع المغرب بالرغم من أدائه السلبي الذي انحصر بين –0.47 و –0.76 أحسن نسبيا مقارنة مع وضع الجزائر في مؤشر المشاركة والمساءلة.

2. تحليل اتجاهات وأداء الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر:

في الواقع ان تحليل اتجاهات وأداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتطلب تحليل تطور تدفقاته وكذا التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات، و المتتبع لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكن أن يميز بين مرحلتين وهما مرحلة ما قبل الإصلاحات الهيكلية (1970–1994) والتي شهدت فيها التدفقات ضعفا ملحوظا، ومرحلة ما بعد

الإصلاحات أي ما بعد سنة 1995 التي عرفت تطورا يمكن وصفه بالإيجابي مقارنة مع المرحلة الأولى بفضل العديد من القوانين لتشجيع دخول الاستثمار الأجنبي أبرزها قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14/04/ 1990 بموجبه فتح المجال للاستثمار الأجنبي بمختلف اشكاله دون تخصيص، ومنح للأجنبي الغير مقيم إمكانية الاستثمار المباشر أو الشراكة مع المستثمرين المقيمين (CNUCED, 2004) ولمزيد من التوضيح أيضا ارتأينا مقارنة لوضعها مع التدفقات الواردة للدولة المغربية.

شكل رقم (7) : تطور التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر بين سنتي 2002 و 2017 (المبالغ بملايين الدولارات)

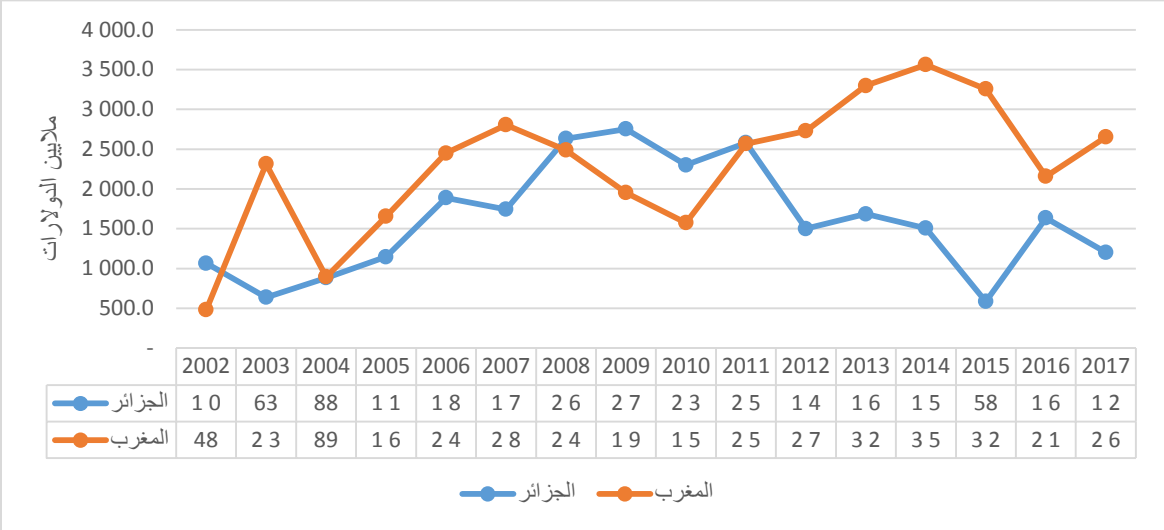

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	10	63	88	11	18	17	26	27	23	25	14	16	15	58	16	12
المغرب	48	23	89	16	24	28	24	19	15	25	27	32	35	32	21	26

المصدر : تقرير التنافسية العربية ، 2018م

بالعودة الى الشكل رقم (7) يمكن ملاحظة أن الجزائر سجلت تحسنا في وارداتها من الاستثمار الأجنبي يعود بالأساس الى الإجراءات التحفيزية المتضمنة في قانون الاستثمار 1993 المعدل والمتمم بالأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، وكذا التدفقات المحققة من قطاع المحروقات، الاتصال وخصخصة شركة سيدار للحديد والصلب لفائدة الشريك الهندي. ففي سنة 2002 سجلت الجزائر ما قيمته 1065 مليون دولار لتحتل بذلك المركز الثالث افريقيا، وبالمقابل كانت استفادة المغرب متواضعة الى حد ما والتي لم تتجاوز 480.4 مليون دولار، لتنخفض هذه التدفقات سنة 2003 الى مستوى 637.9 مليون دولار، في حين شهدت الدولة المغربية قفزة نوعية في وارداتها من الاستثمارات لتسجل 2314.5 مليون دولار، سجلت الجزائر بعدها نموا مع بعض التذبذب حتى سنة 2011 ، عرفت بعدها تراجعا سجلت فيه اقل حصيلة سنة 2015 بـ 584 مليون دولار، وجاءت بهذه الحصيلة في مؤخرة دول شمال أفريقيا، في حين نجحت المغرب وفي نفس السنة في استقطاب ما قيمته 2568.4 مليون دولار، الا أن الاستنتاج العام الذي يمكن الوصول اليه أن أداء الجزائر في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يظل دون الإمكانيات التي تتمتع بها من سوق محلية وثروات طبيعية، وهذا راجع بالأساس الى مناخ الاستثمار " الضعيف" والقيود المفروضة على المستثمرين أبرزها قاعدة 49/51 % التي تلزم المستثمر الأجنبي بضرورة اشراك طرف جزائري في أي مشروع اقتصادي، على أن يمتلك هذا الأخير 51 % من راس مال الشركة في حين لا يتجاوز حصة الطرف الأجنبي 49% و ذلك في كل القطاعات و فروع النشاط، التي تسببت في انخفاض الواردات

من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة، زد على ذلك غياب رؤية واضحة المعالم مع التغيرات المستمرة في القوانين الأمر الذي وضع المستثمر في حالة من التردد.

جدول رقم (1): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002– 2017.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دج	النسبة	منصب شغل	النسبة
الزراعة	13	% 1.44	5768	% 0.23	641	%0.48
الأشغال العمومية والبناء	142	% 15.76	82593	% 3.28	23928	%17.91
الصناعة	558	% 61.93	2050277	% 81.37	81413	%60.95
الصحة	06	% 0.65	13572	% 0.54	2196	%1.64
النقل	26	% 2.89	18966	% 0.75	2407	%1.80
السياحة	19	% 2.11	128234	% 5.09	7656	%5.73
الخدمات	136	% 15.09	130980	% 5.20	13842	%10.73
الاتصالات	01	% 0.11	89441	% 3.55	1500	%1.12
المجموع	901	% 100	2519831	%100	133583	%100

المصدر: الوكالة الوطنية تطوير الاستثمار احصائيات المشاريع المصرحة على الموقع

http ://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement

يوضح الجدول رقم (1) تركز الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي (الصناعة الاستخراجية) بنسبة تفوق 80 بالمئة، بينما تبدو بقية القطاعات هامشية ولا تستحوذ على اهتمام المستثمر الأجنبي، هذا الأمر يؤكد على أن قطاع المحروقات يلعب دورا رئيسيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في الواقع تبلغ حصة صادرات النفط والغاز 95 بالمئة من اجمالي صادرات الجزائر وبالتالي ليس من المستغرب أن تكون أنشطة الطاقة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري. فالشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات هي بطبيعتها شركات كبرى نجدها قليلة الحساسية لمعوقات الاستثمار، وبإمكانها تحمل المخاطر وحالة عدم اليقين والشكوك المتعلقة بالسوق، ويعود السبب في هذا التجاوز لمعوقات الاستثمار في هذه الحالة، الى كون الأمر يتعلق بسلعة استراتيجية تتحقق من ورائها مكاسب هائلة تعوض عن الكثير من المخاطر (Hamadache, 2010) ويظل قطاع استراتيجي كقطاع الزراعة مهمشا ولا يحظى الا بما نسبته 1.44 % من عدد المشاريع و0.48 % فيما يخص التشغيل، هذا على الرغم من مساحة الجزائر الشاسعة وجودة أراضيها التي شكلت يوما ما سلة أوروبا، وما يقال عن الزراعة يقال كذلك على القطاع السياحي الذي لم يتمكن الا من جذب ما نسبته 2.11 % من عدد المشاريع ولا يساهم في التشغيل الا بما نسبته 5.73% على الرغم من المقومات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، وفي المقابل نجد أن الدولة المغربية مثلا استقطبت سنة 2016 مشاريع استثمارية بـ 4.9 بليون دولار وكانت بذلك أحد الدول الأفريقية العشر التي استحوذت على ما نسبته 92 بالمئة من المشاريع، وزعت بين الطاقات البديلة/المتجددة ، صناعة السيارات والعقارت، (African Economic Outlook, 2017) وهذا يعود بالدرجة الأولى الى عدم قدرة الحكومات الجزائرية المتعاقبة على الترويج لهذه القطاعات الحيوية، بالإضافة الى العراقيل التي لازالت تواجه الاستثمار.

جهود الجزائر في مجال إرساء قواعد الحوكمة ومحاربة الفساد:

على الرغم من أن هناك اجماع على أن ظاهرة الفساد وبكل اشكاله قد استشرت وتفاقمت في الجزائر، وهو ما يؤكده ترتيبها المتأخر في التقارير الدولية، الا أن الدولة عازمة على استئصال هذه الظاهرة الخطيرة واستكمال مسار الإصلاحات المتخذة

من قبل السلطات العمومية بغية تحسين نوعية الحكم وبناء مؤسسات راشدة قادرة على مكافحة الفساد، الأمر الذي نلمسه في الجهود المبذولة والاستراتيجيات الموضوعة، وذلك من خلال قيام الدولة بإصلاحات واسعة في مختلف القطاعات التي يتغلغل فيها الفساد والعمل على تبني مبادئ وقواعد الحكم الراشد وبناء دولة الحق والقانون.

ففي مجال إرساء قواعد الحكم الراشد ومحاربة الفساد تم انشاء اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد التي تأسست سنة 2005 ، كما تدخل المشرع الجزائري بنصوص قانونية من أجل ضمان الشفافية في تسيير الأموال العمومية وكذا ادارة الشأن العام ، حيث نص على مجموعة من التدابير الوقائية التي ترمي الى الوقاية من جرائم الفساد عامة، كان أهمها انشاء سلطة إدارية متخصصة تدعى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد وكافحته، وتدعيما للجهود الرامية لمكافحة الفساد قام المشرع بإصدار الأمر رقم 10/05 المتمم لقانون الوقاية من الفساد والذي بموجبه تم تدعيم الترسانة المؤسساتية المتخصصة في مكافحة الفساد بهيئة ثانية وهي الديوان المركزي لقمع الفساد و هو بمثابة جهاز عملياتي للبحث ومعاينة جرائم الفساد (عميور، 2012).

ومن الأجهزة الرقابية المرتبطة بمكافحة الفساد نجد أيضا الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد، مجلس المحاسبة و المرصد الوطني لمراقبة الرشوة، و من الناحية الاقتصادية وبفضل الموارد المالية التي توفرت جراء إيرادات المحروقات، قبل التدهور الأخير الذي عرفته أسعار المحروقات، استطاعت الجزائر إطلاق العديد من المشاريع التنموية، لتنمية مناطق الوطن بمختلف البرامج على اختلاف القطاعات ولاسيما النقل، أما من الناحية السياسية فتحت الجزائر ورشات كبيرة على المجتمع للقيام بإصلاح هياكل الدولة والعدالة، وتقريب الإدارة من المواطن عن طريق تسهيل إجراءات الحصول على الوثائق، وهذا لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة الطوعية في تنمية البلاد، حتى تتحقق متطلبات الحكم الراشد.

اضافة الى ما تقدم كانت الجزائر من الدول السباقة الى التوقيع على الاتفاقيات الدولية المرتبطة بمكافحة الفساد على غرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة في 2003 ، وكذلك بالنسبة لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد التي تم التصديق عليها سنة 2006، بالإضافة الى المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 2011. إضافة إلى الآليات المذكورة تم تأسيس بعض الآليات الأخرى للحد من انتشار الفساد مثل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، وكذا قانون مكافحة غسل الأموال (بروسي، 2009).

الخاتمة :

تلعب البيئة الاستثمارية دورا رئيسيا في تحديد حجم الاستثمارات وبالتالي حجم المشروعات الاستثمارية التي ستجد طريقها الى الواقع، ولكي يؤدي الاستثمار دوره الحقيقي في التنمية يجب توفر البيئة والمناخ الملائم بإطاره التشريعي وخصائصه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يعني تقليص حجم المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار، وفي الجزائر لا تزال قضايا الاستثمار تطرح التساؤلات المختلفة نظرا لعدم توفر مناخ استثماري ملائم يتميز بخصائص مماثلة لتلك التي يوفرها مناخ الاستثمار في بعض البلدان النامية الأخرى.

النتائج :

1. يظل مناخ الاستثمار في الجزائر محل أحكام سلبية من قبل التقارير الدولية حيث يصنف في خانة " المناخ الذي لا يساعد على الاستثمار" ما يشير الى أن المستثمرين في الجزائر لا يزالون يواجهون العديد من العقبات نتيجة عوامل كثيرة

منها البيروقراطية والرشوة، وثقل الإجراءات والسياسة الضريبية والجبائية والجمركية، وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات، ما يجعلها تحتل مراتب متدنية.

2. إن فشل العدالة في محاسبة الفاسدين يعود من جهة الى غياب آلية قانونية ملزمة منفصلة عن السلطة، رغم وجود قوانين لمحاربة هذه الظاهرة هذا يجعلنا نستنتج أن الأزمة أزمة تشريع أيضا بسبب وجود تلاعب وثغرات في القوانين التي شرعها المشرع الجزائري علاوة على عدم استقلالية الجهاز القضائي عن السلطة.

3. ان ضعف المناخ الاستثماري يعود وبشكل كبير الى تفشي الفساد والغموض البيروقراطي مما يزيد في انعدام الشفافية التي تؤدي بدورها الى تردد المستثمرين وتشكيكهم في كفاءة النظام الحكومي.

4. رغم اعتماد الدولة لمشروع قانون استثمار يرمي الى تقديم مزايا "نظرية" للمستثمرين، فان مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر لا يزال يطغى عليه التسيير الإداري المركزي البيروقراطي مع تعدد الهيئات والجهات المتدخلة في سلسلة ومسار الاستثمار، وهو ما ينفر الكثير من المستثمرين في ظل غياب هيئة يمكنها الفصل أو الحكم في المنازعات والطعون أو الشكاوى المقدمة من قبل المستثمرين الذين يعانون من بطء الإجراءات ومن غياب رد فعل سريع للمؤسسات المكلفة وغياب المتابعة.

5. رغم الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال محاربة الإرهاب، الا أن العامل الأمني وغياب الاستقرار السياسي مازال يعيق تدفق الاستثمار الأجنبي اليها.

6. تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات المحفزة والجاذبة للمستثمر الأجنبي ويظل مناخها الاستثماري يتمتع بقدرة كبيرة على مقاومة المؤشرات السلبية لكن يبقى الرهان على اجراء إصلاحات حقيقية وقابلة للتجسيد من طرف الحكومة.

التوصيات :

1. لأن مكافحة الفساد في الجزائر لا تقتصر على قوانين ردعية فقط فإننا نوصي بضرورة تشجيع وترقية دور كل الفاعلين من وسائل إعلام ومنظمات المجتمع المدني إلى تحسين المنظومة القانونية، وتفعيل دور الرقابة وتعزيز الشفافية والمسائلة وزيادة التوعية بأضرار الفساد من خلال حملات زرع القيم وتفعيل دور السلطة القضائية واستقلاليتها، وبالتالي الوصول إلى إصلاح شامل عبر كل القطاعات وطبعا لا يتم ذلك إلا بوجود إرادة سياسية حقيقية تشرك كل الفاعلين في ظل حكم راشد.

2. يتوجب على الدولة الجزائرية معرفة العناصر الأساسية التي يمكنها أن تؤثر في توجيه قرارات الاستثمار من أجل توفيرها، كما أن عليها مواجهة تحديات المنافسة الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي لا تستطيع أن تزيد من حجم دخولها الا اذا تمكنت من تحسين نوعية مناخ الاستثمار المحلي وجعله في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب.

3. توفير العوامل المؤسساتية الأساسية والتي بإمكانها التأثير على حركة الاستثمارات الأجنبية، ومن أهم هذه العوامل نوعية الحوكمة التي أكدت العديد من الدراسات الحديثة على أهميتها في التأثير على سلوك الاستثمارات الأجنبية.

4. تعزيز جاذبية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات والعمل على الترويج الصحيح للفرص الاستثمارية المتاحة و كذا توفير كافة المعلومات الضرورية من أجل تسهيل عمليات التواصل الدائم بين المستثمرين ومكونات المحيط المختلفة.

5. ضرورة تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال قيامها بدورها المتمثل أساسا في تبسيط مختلف الإجراءات أمام المستثمرين وتقديم الامتيازات والتحفيزات التي تنص عليها قوانين الاستثمار، وتعريف المستثمرين الأجانب بالفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر.

المراجع:

1. الأخضر العزي ، (2006م)، الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات إشارة الى واقع الاقتصاد الوطني والمؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية العدد 27، ص 21 .

2. التقرير السنوي لحقوق الانسان في الجزائر ، (2017م) متاح على الموقع https://laddh-algerie.org/?p=702

3. القانون رقم 60/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة(2006) ، جزء المبادئ العامة، الجريدة الرسمية، العدد 15 ، ص 3 .

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،(1997م) الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة : وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك متوفر على الموقع:
http://www.wafainfo.ps/pdf/G_0007.pdf

5. بسام عبد الله البسام ، (2014م)، الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68 ، ص 178 .

6. بن دبيش نعيمة، بوطلاعة محمد، (2017) ، دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1996- 2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7 ، جامعة أم البواقي الجزائر.

7. بن ديش نعيمة، زرواط فاطمة الزهراء ،(2016م)، الحكم الراشد والاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مجلد 2(8)، ص 127.

8. بروسي رضوان ، (2009م)، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ص11 .

9. تقرير منظمة مراسلون بلا حدود ، (2017م) متاح على https://rsf.org/en/ranking/2017

10. خديجة عميور ، (2012م)،جرائم الفساد في القطاع الخاص في ظل التشريع الجنائي الجزائري، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر، ص 70.

11. عامر عيساني ،(2016)، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2002-2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20 جامعة محمد خيضر بسكرة، ص.21

12. سردوك بلحول و عدوكة لخضر (2013)، الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال بينات البانال، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08، جامعة سكيكدة.

13. سي جيلالي هاشمي و مختاري فيصل ، (2020م)، أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06 العدد 03 ، جامعة الشلف.

14. ناجي بن حسين ، (2007م) ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 55.

15. African Economic Outlook2017, Entrepreneurship and industrialisation, available on:

https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/AEO_2017_Report_Full_English.pdf .

16.AnwerZeshan. AfzaTalat (2010), Impact of Governance Indicators on FDI Inflows. Empirical Evidence from Pakistan, Caspian Journal of Applied Sciences Research, 3(9), p. 16-23.

17. CNUCED (2004) , Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, New York et Genève, p1.

18. Hilel Hamadache (2010), Rente Pétroliére et évolution du secteur agricole en Algérie – syndrome hollandais et échangeable, Thèse de Master of Science, Montpellier, France, p 34.

19. The world bank (2007) , « A Decade of Measuring The Quality of Governance », Governance Matters, Worldwide Governance Indicators 1996–2006, world bank institute, Development Research Group, Washington, p02,.